

أولاً : ماذا عهد الحق اليوم في ظل التحديات المعاصرة

أ.د. عبدالرحمن تليلى (*)



طالما أن مسألة الإنسان في علاقته بذاته وبالأخرين وبالعالم تشغل فكرنا بإلحاح فإن مسألة الحق لا تزال براهنيتها ، وربما تعمقت في ضوء التراكمات الحضارية. فلا تزال مساءلتنا عن حق الإنسان وحق الوجود المصير، وحق الحرية الذاتية التي هي صفة أساسية للإنسان وحق غير قابل للسلب وللتصرف.

إن الحق هو الوجه الخارجي للحرية، فالحرية هي جوهر الحق والحق هو صيغة الحرية. إن نظرة فاحصة إلى الأوضاع السائدة في كثير من مجتمعاتنا اليوم تكشف لنا حالات صارخة لإهدار حقوق الفرد في الحياة "الحرّة" وفي المجتمعات الأكثر تشدقاً بالديمقراطية.

إن شعار الديمقراطية أصبح يشكل اللافتة السياسية الأولى على الساحة السياسية اليوم، رغم أن الذين يتحدثون عن الديمقراطية لا يتحدثون لغة واحدة، فهي ليست إلا شعاراً يدعى احترام حقوق الإنسان، لكن في الواقع ما زال الحق بيد الأقوى اقتصادياً وسياسياً. فالفلسفة المعاصرة اليوم مشحونة بالتوجس والتشكك تجاه الحقوق والقوانين والمثل التي تختفي وراء حجابها مصالح ورغبات خفية.

إن الحق في هذا المنظور، تعبير عن إرادة قوة تقدم نفسها على شكل حق وعلى شكل إرادة جماعية للخير.

(*) أستاذ الفلسفة بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة تونس – الجمهورية التونسية.

فأية ديمقراطية تقترح على الفلسطينيين والحال أنهم يتألمون من استفزازات يومية يقوم بها الاستعمار الإسرائيلي العاشم ؟ والتحمس للرفض يشكل رداً على خنق الحرية فى الوجود. فما يسمى منذ معاهدات أو سلو بمسار سلم لم يكن فى الحقيقة إلا مسار حرب.

انا لا نريدها ديمقراطية المعارضة السلبية ولا ديمقراطية التأييد المطلقة ولا ديمقراطية التمويه بالمظاهر والأشكال بل ديمقراطية الاحترام المتبادل والحوار البناء الذى لا يتأتى عنه إلا الحوار داخل "المدينة" وعلى هذا النحو يكون "الحوار" فعلاً مدنياً إذ يتقوم كلاهما "بالتعايش" والاشتراك فى الأحاسيس والرؤى، الروحية والفكرية والوجدانية وهو لا بد منه لظهور "الملة" اجتماعياً بشرياً تصنعه التجربة التاريخية المشتركة.

ولكن كيف يتسنى الحوار البناء بين أطراف غير متساوية فى أبسط الاعتبارات الإنسانية أو بين من يمد يداً مرتجفة لتأخذ ويدا مرفوعة مسلطة لتعطى ؟.

فذلك أن الأمة لم يبلغ الشعور فيها بالمواطنة مستوى رفيعاً، بل هى تتخبط فى غير وعى بمشاكلها الداخلية، ولا بما يجرى ويخطط حولها فى العالم. هذا ما يغرى البعض بالسلطة المطلقة أو بالسلطة الفردية، وهو ما تقوم الوقائع شاهدة عليه كتمارسه الهيمنة المحسوبة والمنظمة بطريقة تقنية لمزيد من السيطرة الكلية على الفرد/ الإنسان.

هكذا كانت حالة السيطرة سيطرة، من جانب من يملك القوة الأكبر، سيطرة بواسطة العنف أو العنف يعززه العقل، وما أدوات الحرب التكنولوجية للتدمير الذاتى الشامل إلا سيف مسلط فوق رقاب المجتمع البشرى وإن تكديس هذا النوع من الأسلحة الفتاكة (الكيميائية والبيولوجية) من شأنها زرع الخوف وحمل إمكانات تدمير لا رجعة فيها، مما جعل هذه الأنماط الجديدة للعدوان تدمير دون أن تصير أيدى الإنسان قدرة، أو جعل جسمه ملوثاً، أو عقله يشعل بالجرم. فالقاتل اليوم يظل نظيفاً ذهنياً، إذ

يقتصر عمله على الضغط على "زر" بسيط لتتسم العملية الإجرامية بنجاح ودقة. لذلك يحتم أن يتحرر هذا العقل ليتحرر الإنسان من كل ضروب العنف التي ترغمه على أن يفعل ما لم يختره بمحض إرادته الذاتية، وتضطره إلى ألا يتمتع بالحق في أن يكون إنساناً. فالثورة الحقيقية إنما هي ثورة فكرية.

لا وجود على العكس من ذلك - لهذا العمق الفكرى فى نظرة الغرب ووسائله الإعلامية وخاصة منها الأمريكية للعالم العربى وهى نظرة نفعية وفقاً لثلاثية مختصرة : النفط والإسلام والإرهاب.

هل من الأخلاق أن نلجأ إلى العنف انتصاراً للعقل واعترافاً بالحق؟ بعد كل ما عاناه الإنسان/ المواطن من اضطهاد وحرمان من الحقوق الأساسية على يدى أنظمة وصلت إلى السلطة بالعنف وأتقنت ممارسة تكنولوجيا الإرهاب بشتى ألوانه وأشكاله، فإن مطلب "الحرية" أضحي أكيدا وملحاً.

إن معضلة الحرية ظلت وستظل تؤرقنا. فلا يقتصر الإشكال على ماهيتها ومستوياتها الدلالية بل يتعداها إلى مسألة وجودها أهي حقيقة أم وهم؟ نحن أحرار فعلاً أم أننا نختار حريتنا عن اضطرار؟ أو أننا نتوهم الاختيار ونعيش وهم الحرية.

ولعل هذا ما يوجب مساءلتنا عن علاقتها بالاختيار والإرادة، وعماً إذا كانت تتعارض مع الضرورة وتتصادم مع الحتمية، وتنتفى حيث ما توجد السلطة أم أنها تستدعى الضرورة وتستوجب الحتمية وتحقق بالوعى وبالسلطة.

أليست الحرية خيراً؟ لكنه لا يوهب ولا يمنح، وإنما ننازل وننابر ونجاهد لانتزاعه، فالحرية تستدعى تدريباً وممارسة ونضالاً إنها مسار تحررى يتحقق بالدرجة فى كل المجالات، الأخلاق السياسية الاقتصاد وفى التاريخ فهى والحال هذه ليست حالة أو مجرد تصور وتأمل عقلى وإنما هى فعل خلاق مبدع. فالحرية خلق لوسائل التحرر من أسر الذات والآخر، وكل أشكال السلطة وآلياتها. وما أحوجنا اليوم وأكثر من أى وقت مضى إلى النهوض رفضاً للعالم الذى استنكر الإنسان فينا والطاغية الذى يمارس كل أشكال التعذيب على من يخضعهم لإرادته والمستبد الذى يزداد استبداده يوماً بعد يوم.

إن معركة الحرية لا تتوقف بما أنها توق وعمل وخلق للذات والقيم، والمواطنة الحقّة لا يمكنها أن تستنبت على الأرض إلا فى مناخ اختلافى قاعدته الحرية، ومن يؤمن بالحرية يؤمن ضرورة التسامح. كما ينصب نفسه كقوة نابذة لكل سلوك يغذيه العنف والتعصب فى مختلف تلويناتهما. وهذا فى مجمله قيم فلسفية، الحق، الحرية التسامح الاختلاف، يغذيه الفكر الفلسفى ويرسخه كسلوك للمعاصرة.

إن غاية الحياة السياسية هى ضمان حقوق الإنسان / الفرد ومعاملته كماهية حرة واعتباره على الدوام كغاية.

فهل نطمح مجدداً فى إيجاد ممارسة سياسية يكون الإنسان فيها إنساناً حر التفكير، مضمون الحقوق، بعيداً عن كل مظاهر الاغتراب وضروب العنف ؟ أم أن الحق، الحرية اللاعنف معان شأنها شأن الإنسان فى صورته المثلى، نموذج أعلى تتطلع إليه ولا نطوله، نطلبه فيسلب منا، يدفعنا إلى المجاوزة باستمرار.